Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (1): 272-296
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.1.15

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The impact of liquidity risks in the interbank market: Analytical Study of the Iraqi Interbank Market for the poried (2016-2023)

Ibrahim Abd Saber Ahmed Al-Akeedi*, Mayada Salah Taj Al-Deen
College of Administration and Economics/University of Mosul

Abstract: The research aims to measure and analyze the impact of liquidity risks expressed by four indicators, namely (the ratio of liquid assets to total assets, the ratio of current assets to total deposits, the ratio of current assets to total assets, and the ratio of investments to total deposits) as independent variables in the interbank market, which was expressed by the indicator (excess liquidity to liquid assets) as a dependent variable using longitudinal data (Panel Data) with its three models, namely the pooled regression model, the fixed effects model, and the random effects model. The sample included (6) commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, and the research covered (8) years from 2016 to 2023.

The research results showed that the interbank market has two roles, the first of which is positive, as this market provides liquidity, improves resource allocation, and shares risks in normal circumstances. The second role is negative, as this market is considered a channel for the transmission of financial contagion, and this role occurs during times of crises. The interbank market is a fundamental pillar for the stability of banking systems and plays a vital role in implementing the monetary policy of central banks, especially through controlling interest rates. The research results showed that the variable (the ratio of current assets to total assets) has a significant impact on the dependent variable (excess liquidity to liquid assets), indicating a strong positive impact. As for the variable (the ratio of liquid assets to total assets), it is close to the statistically acceptable limits, but it is negative. The variables (the ratio of current assets to total deposits) and (the ratio of investments to total deposits) are insignificant, which means that their impact on (excess liquidity to liquid assets) is not statistically significant.

Keywords:
Liquidity risk, liquidity risk indicators, interbank market, interbank market indicators.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	27 Apr. 2025
Received in revised form	10 May. 2025
Accepted	12 May. 2025
Available online	31 Dec. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Ibrahim Abd Saber Ahmed Al-Akeedi
College of Administration and Economics/University of Mosul

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (1): 272-296
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.1.15

أثر مخاطر السيولة في سوق ما بين المصارف: دراسة تحليلية لسوق ما بين المصارف العراقي للمدة (2016-2023)

إبراهيم عبد صابر أحمد العكيدي ميادة صلاح الدين تاج الدين
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر مخاطر السيولة المعبر عنها بأربعة مؤشرات هي (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع، نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات، نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الودائع) كمتغيرات مستقلة في سوق ما بين المصارف والذي تم التعبير عنه بمؤشر (السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة) كمتغير تابع باستخدام نموذج البيانات الطولية (Panel Data) بنماذجه الثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)، وشملت العينة (6) مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وغطى البحث (8) سنوات من 2016 ولغاية 2023.

أظهرت نتائج البحث أن لسوق ما بين المصارف دوران الأول إيجابي يتمثل في قيام هذا السوق بتوفير السيولة وتحسين تخصيص الموارد وتقاسم المخاطر في الظروف العادية، أما الدور الثاني فيكون سلبي فيتمثل في عد هذا السوق كقناة لانتقال العدوى المالية وهذا الدور يكون في أوقات الأزمات، ويعد سوق ما بين المصارف ركيزة أساسية لاستقرار الأنظمة المصرفية ويلعب دوراً حيوياً في تنفيذ السياسة النقدية للبنوك المركزية وخصوصاً من خلال التحكم في أسعار الفائدة، وأظهرت نتائج البحث أن متغير (نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات) له تأثير معنوي على المتغير المعتمد (السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة) مما يشير إلى تأثير إيجابي قوي، أما المتغير (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات) فهو قريب من الحدود المقبولة إحصائياً لكنه سلبي، والمتغيرات (نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع) و(نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الودائع) غير معنوية، مما يعني أن تأثيرهما على (السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة) غير معنوي إحصائياً.

الكلمات المفتاحية: مخاطر السيولة، مؤشرات مخاطر السيولة، سوق ما بين المصارف، مؤشرات سوق ما بين المصارف.

المقدمة

تعد السيولة من أهم المقومات التي تستند إليها الاستدامة المالية في النظام المصرفي، إذ تعد قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب مؤشراً جوهريا على كفاءتها واستقرارها، وتزداد أهميتها ضمن سوق ما بين المصارف الذي يشكل قناة مركزية لتوزيع السيولة بين المصارف التجارية ويسهم في دعم التوازن النقدي على المدى القصير.

لقد أفرزت التطورات الاقتصادية والمالية التي شهدها العراق خلال السنوات الماضية كأزمة النفط والتحديات المالية، وجائحة كورونا مجموعة من الضغوط على الجهاز المصرفي، وأبرزت الحاجة غلى فهم أعمق لمخاطر السيولة التي قد تهدد استقرار النظام المالي، خصوصا في سوق ما

بين المصارف، إذ يمكن أن يؤدي اختلالات فيه إلى انتقال العدوى المالية من مصرف إلى آخر مما يفاقم من حدة الأزمات ويقلل من فاعلية السياسة النقدية.

إذ يهدف البحث إلى فهم كيف تؤثر السيولة أو نقصها على السوق المصرفي وتحديداً إذا كان السوق في العراق يعمل بكفاءة كافية لتوزيع السيولة بين المصارف أو هناك عوائق أو مخاطر تؤثر على أدائه، تتمثل مخاطر السيولة بأربعة متغيرات منها (الموجودات السائلة إلى اجمالي الموجودات، الموجودات المتداولة إلى اجمالي الودائع، الموجودات المتداولة إلى اجمالي الموجودات، الاستثمارات إلى اجمالي الودائع) كمتغيرات مستقلة، أما سوق ما بيت المصارف تم التعبير عنه (السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة) كمتغير تابع.

تضمن هذا البحث ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول للمنهجية العلمية المستعملة في البحث فتناول مشكلة البحث وأهميته والهدف من البحث وفرضيات البحث ومنهجه والحدود الزمانية والمكانية التي شملها البحث والأساليب المتبعة في عملية جمع البيانات ومجتمع وعينة البحث، وشمل أيضاً الدراسات السابقة ذات الصلة والمتمثلة بعدد من الدراسات الأجنبية، أما المبحث الثاني فتطرق إلى الإطار النظري والمفاهيمي للبحث المتضمن كل من مخاطر السيولة وسوق ما بين المصارف فتم عرض مفهوم مخاطر السيولة وأنواعها ومقاييسها ومفهوم سوق ما بين المصارف وأنواعه ومقاييسه، بينما المبحث الثالث خصص للجانب الوصفي والتحليلي ومناقشة النتائج وقسم على ثلاث فقرات، تناولت الفقرة الأولى الإطار الوصفي لمجتمع وعينة وبيانات البحث، والفقرة الثانية تناولت وصف متغيرات المصارف عينة البحث، وتناولت الفقرة الثالثة الاطار النظري للنموذج القياسي المستخدم وتحليل ومناقشة النتائج، وفي النهاية خلص البحث إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة ذات الصلة

يتضمن هذا المبحث عرض لمنهجية البحث من خلال تناول كل من المشكلة والأهمية والأهداف والفرضيات والمنهج، مع تناول الحدود الزمانية والمكانية للبحث مع عرض أدوات جمع البيانات، كما وسيعرض هذا المبحث عدد من الدراسات السابقة التي تعد ذات الصلة بموضوع البحث الحالي، كل هذه الأمور سيتم تناولها من خلال الفقرات الآتية:

أولاً. منهجية البحث: من أجل تحقيق أهداف البحث لابد من القيام بعرض موجز لمنهجية البحث المتمثلة بمشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضياته ومنهجه، فضلا عن تناول الحدود المكانية والزمانية للبحث فضلاً عن تناول أدوات جمع البيانات الخاصة بالبحث وحسب الآتي:

1. **مشكلة البحث**: تعد السيولة من أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي، كونها تمثل القدرة على الوفاء بالتزامات المالية في الوقت المناسب، ويعد سوق ما بين المصارف من أهم الأدوات التي تلجأ إليها المصارف لتغطية احتياجاتها قصيرة الأجل من السيولة، إذ إن هذا السوق يواجه تحديات كبيرة ناجمة ع مخاطر السيولة بسبب ضعف الثقة أو عدم استقرار البيئة الاقتصادية والمالية، مما جعل تلك المصارف أكثر تحفظا في التعامل فيما بينها، فإن هذا الدور لسوق ما بين المصارف يتأثر بمخاطر السيولة فأن هذه المخاطر تؤثر بشكل مباشر على كفاءة سوق ما بين المصارف فقد تعاني بعض المصارف من ارتفاع معدلات التعثر الائتماني فقد تتردد المصارف الأخرى من اقراضها خوفاً من عدم القدرة على السداد مما يؤدي إلى تقييد السيولة المتاحة في السوق، وعلى ضوء ما سبق يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التعرف على الدور الذي يقوم به سوق ما بين المصارف ومدى

تأثره وعلاقته بالمخاطر المصرفية ومنها مخاطر السيولة في عينة لسوق ما بين المصارف العراقي من خلال الأسئلة الآتية:

- ❖ هل توجد علاقة تأثير بين مخاطر السيولة وسوق ما بين المصارف العراقي؟
- ❖ ما مدى فاعلية سوق ما بين المصارف العراقي في التخفيف من حدة مخاطر السيولة؟

2. **أهمية البحث:** تمثل مخاطر السيولة أحد أبرز التحديات اتي تواجه القطاع المصرفي في العراق ولاسيما في ظل البيئة الاقتصادية غير المستقرة التي يمر بها البلد، تعد السيولة الركيزة الأساسية التي تمكن المصارف من أداء وظائفها، إذ إن نقصها أو اختلال توزيعها يؤدي ضعف قدرة المصارف على الاقراض أو الوفاء بالتزاماتها مما قد ينعكس سلبا على الاستقرار المالي، يعد سوق ما بين المصارف بمثابة القناة الأساسية التي تتيح للمصارف تبادل الأموال قصيرة الأجل مما يمكنها من تلبية احتياجاتها التمويلية اليومية بكفاءة، وفي الوقت نفسه يعد هذا السوق قناة رئيسة لانتقال العدوى المالية بين المصارف في أوقات وقوع الأزمات المالية فيمكن أن تعطل هذه الأزمات تدفق الأموال بين المصارف مما يزيد من المخاطر ويسهل انتقالها كعدوى بين المصارف، ولكن في حال توافر السيولة في سوق ما بين المصارف يساعد ذلك على احتواء الأزمات المالية مما يقلل من حالات التعثر المالي التي تؤثر على الاقتصاد ككل، وفي المقابل يؤدي نقص السيولة الى تفاقم حالة العدوى المالية حيث يصبح من الصعب على المصارف المتعثرة الحصول على التمويل اللازم، ومن ثم فان سوق ما بين المصارف ليس مجرد تحليل للإفراض والاقتراض بين المصارف بل هي أداة استراتيجية لفهم مدى صلابة القطاع المصرفي وقدرته على مواجهة الأزمات وعلى مدى قدرة المصارف على التأثر بهذه الأزمات والتأثير بها.

3. **أهداف البحث**: بعد ما تم تحديد مشكلة البحث وتحديد الأسئلة الخاصة به وإبراز أهميته وانطلاقاً من الهدف الرئيس للبحث والمتمثل بالتعرف على العلاقة ما بين مخاطر السيولة وسوق ما بين المصارف، والأثر الذي تتركه هذه المخاطر في سوق ما بين المصارف، يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها ما يأتي:

أ. تقديم إطار نظري ومعرفي لسوق ما بين المصارف من خلال التعرف على مفهومه وأنواعه ومؤشراته.

ب. التعرف على مفهوم مخاطر السيولة وأنواعه ومؤشراته.

ج. قياس مخاطر السيولة بالاعتماد على أربعة مؤشرات وقياس سوق ما بين المصارف بالاعتماد مؤشر السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة للمصارف التجارية العراقية عينة البحث للمدة من 2016 ولغاية 2023.

د. التعرف على طبيعة العلاقة والتأثير بين مخاطر السيولة وسوق ما بين المصارف العراقي.

4. **فرضيات البحث**: بعد تحديد مشكلة البحث وأهميته وأهدافه تم صياغة فرضية رئيسة واحدة ومنها اشتقت أربع فرضيات فرعية، وتتمثل هذه الفرضيات في الآتي:

- ❖ **الفرضية الرئيسة:** هناك تأثير معنوي بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بمؤشرات مخاطر السيولة ومؤشر سوق ما بين المصارف، واشتقت أربع فرضيات فرعية منها، تتمثل هذه الفرضيات الفرعية في الآتي:

- الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة أثر إحصائية ذات دلالة معنوية بين الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات ومؤشر سوق ما بين المصارف.

- الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة أثر إحصائية ذات دلالة معنوية بين الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع ومؤشر سوق ما بين المصارف.
- الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة أثر إحصائية ذات دلالة معنوية بين الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات ومؤشر سوق ما بين المصارف.
- الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة أثر إحصائية ذات دلالة معنوية بين الاستثمارات إلى إجمالي الودائع ومؤشر سوق ما بين المصارف.

5. **منهج البحث**: من أجل تحقيق أهداف البحث وفرضياته تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي إذ تم تحليل مؤشرات سوق ما بين المصارف للمصارف التجارية العراقية عينة البحث من خلال استخدام نموذج البيانات الطولية (Panel Data) بنماذجه الثلاثة وهي أنموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، أنموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)، أنموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)، وتم الاستعانة ببرنامج (Eviews 10) وتم استخدام برنامج (Sata17) ايضاً.
6. **حدود البحث**: تتمثل حدود البحث في:

أ. **الحدود المكانية:** شملت الحدود المكانية للبحث ستة مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي (مصرف الأهلي العراقي، مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مصرف سومر التجاري، مصرف عبر العراق للاستثمار، مصرف بغداد، مصرف الخليج التجاري).

ب. **الحدود الزمانية:** شملت الحدود الزمانية للبحث المدة الزمنية (2016 – 2023).

7. **أساليب جمع البيانات**: تم الحصول على البيانات الأولية والثانوية التي تتعلق بالجانب النظري والعلمي على أسلوبين هما:

أ. **الجانب النظري:** تم الاستعانة بتغطية هذا الجانب من خلال ما هو متوفر من الرسائل والأطاريح الجامعية والبحوث العلمية والمجلات الدورية وبعض الدراسات السابقة الأجنبية ذات الصلة بمتغيرات البحث وشبكات الانترنت.

ب. **الجانب العملي:** اعتمد البحث في جانبه العملي على الميزانيات السنوية وقوائم كشف الدخل والتقارير السنوية الخاصة بالمصارف عينة البحث للمدة (2016-2023).

ثانياً. الدراسات السابقة ذات الصلة: لتوضيح مكانة البحث العلمي ومساراته العلمية من مشكلة وأهداف وأهمية وفرضيات، يفضل استعراض عدد من الدراسات السابقة المتمثلة بالدراسات الآتية:

1. **دراسة (Freixas & et al., 2010) بعنوان (السيولة المصرفية، وأسواق ما بين المصارف، والسياسة النقدية) (Bank liquidity, interbank markets, and monetary policy)**

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور سوق ما بين المصارف في تخصيص السيولة، وكفاءة سوق الإقراض ما بين المصارف في تخصيص الأموال والسياسة المثلى للبنك المركزي من أجل الاستجابة لصدمات السيولة، شملت عينة الدراسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، والمدة الزمنية شملت من منتصف عام 2007 إلى منتصف عام 2008، وأظهرت النتائج أنه ينبغي على البنك المركزي أن يخفض سعر الفائدة بين المصارف في حالة مواجهة صدمة السيولة، ويجب على البنك المركزي إدارة السيولة من خلال أسعار الفائدة وضخ السيولة، وإن الفشل في خفض أسعار الفائدة أثناء الصدمات والأزمات يؤدي إلى تأكل الاستقرار المالي من خلال زيادة احتمالات تهافت المصارف على سحب الودائع.

2. دراسة (De Socio, 2011) بعنوان (سوق ما بين المصارف بعد الأزمة المالية: انكماش السيولة)
(The interbank market after the financial turmoil: squeezing liquidity)

هدفت الدراسة إلى تقييم آثار الاضطرابات المالية على سوق ما بين المصارف، وبحث الفارق بين أسعار الفائدة على المبادلات في سوق اليورو بين المصارف، وتناول مخاطر السيولة وأثرها على سوق ما بين المصارف، وشملت عينة البحث سوق ما بين المصارف الأوروبية وسوق ما بين المصارف الأمريكية، ومدتها كانت من 2 كانون الثاني 2004 إلى 26 شباط 2010، وتوصلت إلى أن مخاطر السيولة كانت مسؤولة بشكل رئيسي عن الزيادات اللاحقة في فارق سعر الفائدة، ومخاطر الائتمان أثرت بشكل رئيس على فارق سعر الفائدة في البورصة بعد النصف الثاني من عام 2009، وبما أن مستوى فارق سعر الفائدة على اليورو في البورصة كان لا يزال أعلى من متوسطة قبل الأزمة، فإن هذا يشير إلى ارتفاع مخاطر الطرف المقابل في سوق اليورو بين المصارف، وانخفاض مخاطر السيولة يتأثر بشدة بتدخلات البنوك المركزية، التي كان يعتقد أنها مؤقتة، والعيب في هذا الوضع هو أن المصارف الأوروبية قد تصبح مدمنة على السيولة المتاحة، وتظهر النتائج التي توصلت إليها البحث أيضاً أن تدخلات البنوك المركزية كانت أساسية لتجنب انهيار أسواق ما بين المصارف، ولكن توفير السيولة حسب الطلب للمصارف لا يمكن أن يكون حلاً.

3. دراسة (Memmel & et al., 2012) بعنوان (العدوى في سوق ما بين المصارف مع الخسارة العشوائية في حالة التخلف عن السداد)

Contagion in the Interbank Market with Stochastic Loss Given Default

هدفت الدراسة إلى التعرف عن العدوى في سوق ما بين المصارف الألمانية في ظل افتراض الخسارة العشوائية في حالة التخلف عن السداد، واجراء عمليات محاكاة للتحقيق في مدى العدوى المحتملة في سوق ما بين المصارف الألمانية، وشملت هذه سوق ما بين المصارف الألمانية، والمدة الزمنية كانت (1990-2008)، وأظهرت النتائج أن الخسارة العشوائية في حالة التخلف عن السداد تؤدي إلى نظام مصرفي أكثر هشاشة، وتم استكشاف مخاطر العدوى في سوق ما بين المصارف الألمانية، وتم الوصول إلى مجموعة بيانات حول الخسائر في حالة التخلف عن السداد، وكشفت البيانات أن توزيع تكرار الخسائر في حالة التخلف عن السداد يتخذ شكل حرف (U) بشكل ملحوظ، أي أن التخلف عن سداد القروض ما بين المصارف غالباً ما يعني أما خسارة منخفضة أو خسارة مرتفعة.

4. دراسة (Filipovic & Trolle, 2013) بعنوان (الهيكل الزمني لمخاطر ما بين المصارف)
(The Term Structure of Interbank Risk)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وفهم كيفية تطور المخاطر في شبكة الاقراض بين المصارف على مدى فترات زمنية مختلفة، وتطوير أدوات تساعد على إدارة هذه المخاطر، وقياس مخاطر التخلف عن السداد بين المصارف، وشملت عينة الدراسة سوق ما بين المصارف الأوروبية وسوق ما بين المصارف الأمريكية، والمدة الزمنية شملت آب 2007 إلى كانون الثاني 2011، ومن أهم نتائجها تزداد نسبة إجمالي المخاطر بين المصارف بسبب مخاطر التخلف عن السداد، ففي الأجل القصير يكون مكون التخلف عن السداد مهماً في النصف الأول من الفترة ويرتبط بمقاييس التمويل وسيولة السوق، وفي فترات الاستحقاق الأطول يكون مكون التخلف عن السداد هو المحرك الرئيس للمخاطر بين المصارف طوال الفترة.

5. دراسة (Alexius & et al., 2014) بعنوان (علاوة مخاطر السوق بين المصارف، وتدخلات البنوك المركزية، ومقاييس السيولة في السوق)

The interbank market risk premium, central bank interventions, and measures of market liquidity

تهدف الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على علاوة مخاطر السوق بين المصارف السويدية خلال الأزمات المالية، وتحديد دور مخاطر السيولة والائتمان في تشكيل علاوة المخاطر، وتقييم مدى تأثير تدخلات البنوك المركزية مثل توفير السيولة في تقليل علاوة المخاطر بين المصارف وبين المصارف والبنك المركزي السويدي، وشملت العينة سوق ما بين المصارف السويدية، والمدة الزمنية كانت من 2 كانون الثاني 2007 لغاية 22 تشرين الثاني2011، ومن نتائجها ارتفاع في علاوة مخاطر السوق بين المصارف خلال الأزمة المالية، وحاولت المصارف المركزية تحسين الموقف من خلال توفير السيولة لسوق ما بين المصارف.

6. دراسة (Heider & et al., 2015) بعنوان (اكتناز السيولة وفروق الأسعار في سوق ما بين المصارف: دور مخاطر الطرف المقابل)

Liquidity Hoarding and Interbank Market Spreads: The Role of Counterparty Risk

تهدف الدراسة إلى التعرف على أداء سوق ما بين المصارف واحتمال انهياره بسبب المعلومات غير المتماثلة حول مخاطر الطرف المقابل، وشملت عينة الدراسة سوق ما بين المصارف في أوروبا وسوق ما بين المصارف في الولايات المتحدة، والمدة الزمنية كانت (2006-2009)، ومن أهم النتائج أن اكتناز السيولة يؤدي إلى انهيار سوق ما بين المصارف، وينهار سوق ما بين المصارف لسببين، الأول لأن المقرضين توقفوا عن توفير السيولة لمجموعة من المقترضين، والثاني لأن المصارف التي تحتاج إلى السيولة تجعل الاقتراض مكلفاً للغاية، وإن زيادة الشفافية تساعد سوق ما بين المصارف على الظهور من جديد، وإن التدخل المباشر من قبل البنوك المركزية سواء كان ذلك لتوفير السيولة المؤقتة أو شراء الموجودات أو ضمان القروض بين المصارف يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تحسين الكفاءة لسوق ما بين المصارف.

7. دراسة (Eross & et al., 2016) بعنوان (عدوى مخاطر السيولة في سوق ما بين المصارف)

Liquidity risk contagion in the Interbank Market

تهدف هذه الدراسة إلى بحث عن عدوى مخاطر السيولة داخل سوق ما بين المصارف من خلال تقييم العلاقة طويلة الأجل، ودور الشبكات المصرفية في تضخيم أو تخفيف الأزمات المالية، وتقديم توصيات لتحسين إدارة السيولة بين المصارف وتقليل مخاطر العدوى، وعينتها تمثلت في سوق ما بين المصارف في لندن، والمدة الزمنية شملت (كانون الثاني 2002 – كانون الأول 2015)، ومن أهم النتائج أن الانقطاعات الهيكلية التي تم تحديدها على أنها أزمات مالية محتملة تؤثر على العلاقات طويلة الأجل، وإن صدمات السيولة المنتشرة داخل سوق ما بين المصارف يمكن أن تتنبأ بحركات أسعار الفائدة، وإن الشبكات المالية تزيد من العدوى فالمصارف المرتبطة بشدة بمصارف أخرى تكون أكثر عرضة لنقل العدوى أو تلقيها وحجم الاقراض يؤثر على سرعة انتشار الأزمات أي العلاقة بينهم علاقة طردية، فكلما زادت القروض بين المصارف زادت احتمالية تأثير مصرف

متعثر على النظام المالي بأكمله، وإن توفير دعم مركزي مثل السيولة الطارئة من البنك المركزي يمكن أن يقلل من انتشار العدوى.

8. **دراسة (Sobri & et al., 2024) بعنوان (سوق ما بين المصارف يتجاوز التأمين المشترك للسيولة: أدلة من إندونيسيا)**

Interbank Market Beyond Liquidity Coinsurance: Evidence from Indonesia

تهدف هذا الدراسة إلى فحص تأثير الإقراض ما بين المصارف على المعروض الائتماني والتمويل غير المصرفي باستخدام نموذج (ARDL) سواء للإقراض بين المصارف قصير الأجل أو طويل الأجل، وشملت عينة هذا الدراسة سوق ما بين المصارف الإندونيسية، ومدتها كانت من كانون الأول 2014 إلى حزيران 2023، وأهم ما توصلت إليه من نتائج أن الإقراض بين المصارف طويل الأجل يؤثر بشكل إيجابي وهام على إجمالي الاقتراض غير المصرفي للمستثمرين الخارجيين، وكانت النتائج متطابقة لجميع فئات رأس المال الأساسية للمصارف التجارية (المصارف الصغيرة الحجم، المصارف المتوسطة الحجم، المصارف الكبيرة الحجم)، وعلى العكس من ذلك، فأن الإقراض بين المصارف قصير الأجل ليس له تأثير على المعروض الائتماني ولا على الاقتراض غير المصرفي، وتدعم النتائج نظرية التنويع في سوق ما بين المصارف لـ (Dietrich) و(Hauck) سنة 2020، والتي تتعلق بشكل أكثر تحديداً بالإقراض طويل الأجل بين المصارف، والجانب الجديد في هذه البحث هو فصل آجال استحقاق الإقراض بين القروض طويلة الأجل والقروض قصيرة الأجل بين المصارف وتمييز تأثيراته، وخاصة على المعروض الائتماني والتمويل غير المصرفي.

ثالثاً. تميز بحثنا الحالي عن الدراسات السابقة ذات الصلة: بعد العرض السابق للدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات البحث الحالي والمتمثلة بـ (مخاطر السيولة وسوق ما بين المصارف)، والتي قدمت صوراً مختلفة عن سوق ما بين المصارف وعلاقته بالمخاطر التي تتعرض لها المصارف من زوايا مختلفة، فالبحث الحالي يتشابه مع الدراسات السابقة من حيث أن هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع مخاطر السيولة وعلاقتها بسوق ما بين المصارف، أما الاختلاف تمثل في العينة إذ شملت عينة البحث سوق ما بين المصارف العراقي والمدة الزمنية التي تمثلت (2016-2023)، فضلاً عن طريقة القياس.

المبحث الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي لمخاطر السيولة وسوق ما بين المصارف

سيتم في هذا المبحث التعرف على مفهوم مخاطر السيولة وأنواعها ومقاييسها، فضلاً عن التعرف على مفهوم سوق ما بين المصارف وأنواعه ومقاييسه، كل هذه الأمور سيتم تناولها في هذا المبحث من خلال الفقرات الآتية:

أولاً. مفهوم مخاطر السيولة وأنواعها ومقاييسها: تتناول هذه الفقرة مفهوم مخاطر السيولة وأنواعها، فضلاً عن تناول المقاييس الخاص بها، والآتي عرضاً لذلك:

1. **مفهوم مخاطر السيولة:** تعددت واختلفت وجهات النظر الخاصة بتعريف المخاطر فلكل باحث وجهة نظر خاصة به، حيث عرفها (Horcher) بأنها احتمال الخسائر الناتجة عن أحداث معينة مثل التغيرات في أسعار السوق وغيرها من التغيرات المؤثرة على عمل المصارف (Horcher, 2005: 2)، كما عرفها (Endalkachew) بأنها هي احتمال الخسارة وقد تكون هذه الخسارة هي خسارة مالية أو

خسارة للسمعة وكلاهما تؤثر على عمال الشركات والمصارف (Endalkachew, 2021: 9)، وقام (Apătăchioae) بتعريفها بأنها هي حدث غير مؤكد من الممكن أن يسبب بعض الخسائر (Apătăchioae, 2015: 2)، كما عرفت المخاطر أيضاً بأنها هي الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حدث معين أو أحداث غير مرئية وغير مرغوبة في المستقبل (الخزرجي، 2024: 190).

أما فيما يخص مفهوم مخاطر السيولة فقد تباينت أراء ووجهات نظر الباحثين في تعريفها، إذ لكل منهم رؤيته الخاصة إذ لم يجتمع الباحثون على تعريف واحد، فمنهم من عرفها على أنها هي مخاطر عدم القدرة على جمع الأموال النقدية عند الحاجة، فتقوم المصارف بجمع الأموال النقدية عن طريق الاقتراض أو عن طريق بيع الموجودات المالية في السوق (Bessis, 2015, 3)، كما عرفها (Durrah) وآخرون بأنها هي عدم قدرة المصارف على الوفاء بجميع التزاماتها المادية بشكل فوري عند استحقاقها وذلك بسبب عدم تطابق تاريخ استحقاق التدفقات النقدية الداخلة والخارجة (Durrah & et al., 2016: 436)، وعرفها (Choudhry) بأنها هي عدم قدرة المصرف في تغطية احتياجاته المالية عند الحاجة إليها بأسرع وقت وأقل كلفة ويمكن أن يؤثر هذا الخطر سلباً على أرباح ورأس مال المصرف (Choudhry, 2018: 266)، كما عرفت بأنها هي سحب المودعين المفاجئ لأموالهم المودعة في المصرف الأمر الذي يجعل المصرف مضطراً إلى بيع الموجودات ذات الآجل القصير(طالب وفهد، 2023، 3)، كما عرفها أخرون بأنها هي المخاطر التي ترتبط بمقارنة احتياجات السيولة في المصرف مع المصادر الفعلية للسيولة وهذه العلاقة بين احتياجات السيولة ومصادرها تعد مؤشراً أساسياً لخطر السيولة بالمصرف(عبيد وعبد الجبار، 2023: 584)، وهي أيضاً تمثل عدم مقدرة المصرف بدفع التزاماته المالية في وقت الاستحقاق مما قد يسبب نقص في النقد السائل الذي يؤدي الى افلاس المصارف وفقدان سمعتها بين الزبائن (سلمان واسماعيل، 2024: 140).

2. **أنواع مخاطر السيولة**: تتعدد أنواع مخاطر السيولة بحسب طبيعة النشاط المالي وظروف السوق والتي يمكن تصنيفها إلى الأنواع الآتية (هذال، 2017: 44) (حنظل وخلف، 2023: 281):

أ. **مخاطر السيولة التمويلية:** تحدث هذه المخاطر عندما يكون المصرف غير قادر في الحصول على التمويل اللازم للوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل أو غير قادر على مقابلة سحوبات المودعين سواء كانت تلك السحوبات متوقعة أو غير متوقعة دون أن يمس ذلك العمليات اليومية أو الوضع المالي الذي يمر به المصرف.

ب. **مخاطر التصفية:** تحدث هذه المخاطر عندما يصعب أو يتعذر على المصرف بيع جزء أو كل موجوداته أو رهنها على وفق سعر السوق ويمكن أن يطلق عليها تسمية مخاطر التصفية.

ج. **مخاطر السيولة العرضية:** تحدث هذه المخاطر نتيجة التصرف المفاجئ نتيجة لظروف أو أحداث غير متوقعة لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة أو نتيجة السحب المفاجئ لودائع الزبائن.

د. **مخاطر سيولة الموجودات:** تحدث هذه المخاطر بقدرة المؤسسة إلى تحويل موجوداتها إلى نقد بسرعة وبدون تكبد خسائر كبيرة نتيجة تعهدات الإقراض التي يصدرها المصرف أي عندما يتعهد المصرف بالإقراض سوف يتيح للمقترض الحصول على التمويل اللازم عند الطلب وهذا ما سيجعل المصرف بحاجة إلى سيولة وفي حالة عدم توافر السيولة هنا تنشأ مخاطر سيولة تسبب عرقلة في

الجهاز المصرفي والمصرف هنا يكون أمام خيارين الخيار الأول هو الاقتراض الإضافي أما الخيار الثاني هو اللجوء إلى بيع موجوداته بسعر منخفض لمواجهة عمليات السحب.

3. **مقاييس مخاطر السيولة:** تستخدم المصارف عدد من المقاييس والمتمثلة بالنسب المالية لقياس مخاطر السيولة والتي تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية الخاصة بالمصارف، والآتي عرضاً للنسب الخاصة بقياس مخاطر السيولة:

أ. **نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات:** تشير الزيادة في هذه النسبة إلى انخفاض مخاطر السيولة، لأن ذلك يسمح بزيادة النقد والاستثمارات (أي تحويل الاستثمارات القصيرة الأجل إلى سيولة في فترة زمنية قصيرة من أجل الوفاء بالتزامات المصرف بموجب الشروط المحددة) (أحمد وحسون، 2021: 204) (أحمد وعباس، 2021: 206)، ويمكن قياسها من خلال المعادلة الآتية (حمزة ومال الله، 2018: 14) (حنظل وخلف، 2023: 118):

مخاطر السيولة = الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات × 100%

ب. **نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع:** تشير الزيادة في هذه النسبة إلى انخفاض مخاطر السيولة، لأن ذلك يعكس الزيادة في الموجودات القصيرة الأجل، ويمكن قياسها من خلال المعادلة الآتية (أحمد وعباس، 2021: 206) (شاهين وصباح، 2011: 15) (عمران، 2015: 464) (النويران، 2019: 102-103):

مخاطر السيولة = الموجودات المتداولة / إجمالي الودائع × 100%

ج. **نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الموجودات:** يشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض مخاطر السيولة على أساس أن ذلك يعكس زيادة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل لكي يواجه المصرف التزاماته المختلفة، ويمكن قياسها من خلال المعادلة الآتية (بدراوي وسعدون، 2022: 10-11) (Omran, 2019: 73) (النويران، 2019: 102-103):

مخاطر السيولة = النقد والاستثمارات قصيرة الأجل / إجمالي الموجودات × 100%

د. **نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الودائع:** يشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض مخاطر السيولة، على أساس أن ذلك يعكس زيادة الاستثمارات التي يواجه بها المصرف التزاماته المالية، ويمكن قياسها من خلال المعادلة الآتية (عبد الحميد وبندر، 2017: 314-315):

مخاطر السيولة = الاستثمارات / إجمالي الودائع × 100%

ثانياً. مفهوم سوق ما بين المصارف وأنواعه ومقاييسه: تتناول هذا الفقرة مفهوم سوق ما بين المصارف وأنواعه، فضلاً عن تناول مقاييسه، والآتي عرضاً لذلك:

1. **مفهوم سوق ما بين المصارف:** هناك تعريفات متعددة لسوق ما بين المصارف وكل تعريف يعتمد على وجهة نظر معينة تعود إلى وجهات نظر الكتاب والباحثين، فيعرف سوق ما بين المصارف بأنه هو الذي يسمح بنقل السيولة بسهولة من المصارف التي تتمتع بفائض إلى المصارف التي تعاني من عجز وهو يشكل محور تنفيذ البنوك المركزية للسياسة النقدية وله تأثير كبير على الاقتصاد ككل وفي ظل الظروف العادية تعمل أسواق ما بين المصارف وخاصة الأسواق القصيرة الأجل بشكل جيد إلى حد ما (Allen & et al., 2009: 1)، كما عرفه (Liedorp) وآخرون بانه يشكل محوراً أساسياً لأغراض إدارة السيولة لدى المصارف فهو يسمح للمصارف بتخفيف الصدمات من خلال السماح بنقل الأموال بسرعة من زبائن الفائض إلى زبائن العجز (Liedorp & et al., 2010: 2)، ويعرفه (Ortiz) وآخرون بانه النظام الذي تقوم من خلاله المصارف التي تمتلك القدرة على إعادة تخصيص

السيولة بتوفير السيولة إلى المصارف التي تعاني من عجز في توفر السيولة وتقوم المصارف في هذا السوق بإقراض أو اقتراض الموارد فيما بينها وهو سوق مهم لإدارة السيولة في النظام المالي وتطبيق ونقل السياسة النقدية للبنك المركزي (Ortiz & et al., 2016: 154)، كما ويعرف سوق ما بين المصارف بأنه:

أ. هو أحد الأنظمة في الاقتصاد الحديث لأنه يسمح بنقل السيولة بسهولة من المصارف التي تمتع بفائض إلى تلك التي تعاني من عجز فهو يشكل محور السياسة النقدية وله تأثيرات كبيرة على الاقتصاد ككل (Matsuoka, 2012: 2).

ب. هو السوق الذي يعمل على توفير السيولة وعلى سهولة الإقراض والاقتراض بين المصارف ولكن في الوقت نفسه يعمل على انتقال صدمة السيولة أو عدم القدرة على السداد بسهولة من مصرف إلى آخر بسبب الترابط بين المصارف في هذا السوق (تاج الدين، 2017: 77).

ج. هو سوق تقليدي تهيمن عليها الودائع وخاصة الودائع قصيرة الأجل وهي أدوات قصيرة الأجل يتم تداولها بين عشية وضحاها في أسواق غير متسامحة إلى حد ما أي هو عبارة عن أدوات قصيرة الأجل يتم تداولها لتأمين مخاطر السيولة قصيرة الأجل (Dietrich&Hauck, 2020: 347).

د. هو سوق غير رسمي يتيح للمصارف إدارة أموالها وإعادة توزيعها ومن ثم توفير الوساطة المالية بكفاءة أكبر (Allen & et al., 2020: 2).

ه. هو السوق الذي تقترض منه المصارف وتقرض الأموال من أجل تلبية احتياجاتها اليومية من السيولة ويعد ذات أهمية بالغة بالنسبة للمصارف عند الوفاء بدوره كوسيط ويعد من أهم قنوات التمويل للمصارف وخاصة الأموال قصيرة الأجل على الرغم من وجود مصادر أخرى للسيولة (Kanyumbu, 2021: 3).

2. **أنواع سوق ما بين المصارف**: إن سوق ما بين المصارف أما أن يكون داخل حدود الدولة أو قد يكون خارجها، سيتم تناول نوعين من أسواق ما بين المصارف هما (De winter, 2012: 7) (تاج الدين، 2017: 79) (السيدية وتاج الدين، 2020، 458):

أ. **سوق ما بين المصارف المحلية:** هو السوق الذي تتم عمليات الاقتراض والاقراض داخل حدود الدولة الواحدة أي داخل إطار الدولة الواحدة والذي يكون بشكل ارتباطات ما بين المصارف المحلية المتمثلة بعدد من التبادلات والتعاملات المالية حيث تتم عمليات الاقراض والاقتراض بين المصارف المحلية، أي هو السوق الذي يمتد ليشمل عدد من المصارف داخل الدولة الواحدة.

ب. **سوق ما بين المصارف الدولية:** هو السوق الذي يتيح للمصارف حول العالم تبادل السيولة فيما بينها عبر الحدود لتلبية احتياجات السيولة قصيرة الأجل أو لتمويل عمليات تجارية دولية، أي هو السوق الذي يمتد ليشمل عدد من المصارف في دول مختلفة.

3. **مقياس السيولة الزائدة**: إن المخاطر التي تنطوي عليها سوق ما بين المصارف قد تؤدي إلى تخزين السيولة، وعدم القدرة على الاقتراض من سوق ما بين المصارف من شأنه أن يحفز المصارف على الاحتفاظ بكميات كبيرة من السيولة كإجراء احترازي، وعادة ما ينعكس هذا السلوك في مستويات السيولة النظامية في النظام المصرفي، وفي ظل هذه الظروف تحتفظ المصارف بالسيولة بما يتجاوز مستوى الاحتياطيات المطلوبة لتلبية متطلبات احتياطيات السيولة التي ينص عليها البنك المركزي، وتفعل المصارف هذا لتغطية نفسها من صدمات السيولة (Kanyumbu, 2021: 21)، فالسيولة الزائدة هي قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل وأن تحتفظ المصارف بسيولة

تفوق المتطلبات القانونية وأيضاً تحتفظ المصارف بسيولة زائدة بشكل غير طوعي لأسباب احترازية (Anh&Sang, 2024: 74) (Muhammad & et al., 2014: 20)، وهي تمثل أيضاً الاحتياطيات التي يحتفظ بها المصرف لدى البنك المركزي والتي تتجاوز متطلبات السيولة النظامية (Omer & et al., 2014: 4754) (Bech & Monnet, 2015: 3).

المبحث الثالث

الجانب الوصفي والتحليلي للبحث ومناقشة النتائج

لاستكمال جوانب البحث جاء هذا المبحث لغرض قياس مخاطر السيولة وسوق ما بين المصارف واختبار نماذج الانحدار بين مخاطر السيولة وسوق ما بين المصارف في المصارف التجارية العراقية عينة البحث للمدة (2016-2023)، وسيتم ذلك من خلال الفقرات الآتية:

أولاً. وصف عينة البحث: أعتمد البحث على ستة مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لقياس مخاطر السيولة وسوق ما بين المصارف والتي تمثل نسبة (25%) من إجمالي المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والجدول الآتي يقدم وصفاً لرأس المال وإجمالي الموجودات للعام 2023 وسنة التأسيس لكل مصرف من المصارف التجارية العراقية عينة البحث:

جدول (1): رأس المال وإجمالي الموجودات للمصارف العراقية عينة البحث للعام 2023 وسنة تأسيسها

اسم المصرف	سنة التأسيس	رأس المال (دينار عراقي)	إجمالي الموجودات (دينار عراقي)
مصرف بغداد	1992	300000000	2,748,497,945
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	1993	250000000	680,111,596
مصرف عبر العراق للاستثمار	1994	264000000	385,862,825
مصرف الأهلي	1995	300000000	3,982,984,863
مصرف الخليج التجاري	1999	300000000	572,649,573
مصرف سومر التجاري	1999	250000000	295,680,499

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن المصارف التجارية العراقية عينة البحث.

وبهدف الوقوف على طبيعة البيانات التي سيتم اعتمادها في الجانب العملي للوصول إلى عملية القياس والتحليل لابد من التعرف على متغيرات البحث التي اعتمدت لقياس مخاطر السيولة وسوق ما بين المصارف للمصارف التجارية العراقية عينة البحث للمدة (2016-2023) والبيانات التي اعتمدتها صادرة عن التقارير الخاصة بالمصارف، وهذه المتغيرات هي متغير معتمدة (تابعة) هو (السيولة الزائدة إلى إجمالي الموجودات السائلة (Y) الخاصة بسوق ما بين المصارف، وأربعة متغيرات مستقلة (مفسرة) خاصة بمخاطر السيولة وهي (الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (X1)، الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع (X2)، الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات (X3)، الاستثمارات إلى إجمالي الودائع (X4)) لـ (6) مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم استعمال برنامج (Stata 17).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (1): 272-296
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.1.15

والإحصائيات الوصفية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة المستخدمة في هذا البحث المأخوذة من عينة المصارف التجارية العراقية للمدة (2016 - 2023)، سيتم عرضها كما يأتي:

1. **التحليل الوصفي لمتغير السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة:** يظهر الجدول الآتي بعض المقاييس الوصفية لمتغير السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة لعينة المصارف التجارية العراقية:

جدول (2): بعض المقاييس الوصفية لمتغير السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة في المصارف التجارية العراقية

اسم المصرف	أقل قيمة	الوسيط	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفلطح
مصرف بغداد	58.280	74.860	78.820	70.715	8.019	0.587-	1.643
مصرف الشرق الاوسط	7.680	29.590	55.990	30.368	15.935	0.365	2.179
مصرف عبر العراق للاستثمار	63.110	84.625	88.220	80.725	8.809	1.045-	2.865
مصرف الاهلي	15.960	65.455	85.470	58.528	23.770	0.727-	2.319
مصرف الخليج التجاري	61.440	74.205	81.900	72.680	6.804	0.342-	2.107
مصرف سومر التجاري	84.110	90.180	95.270	89.900	3.993	0.012-	1.802

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Stata 17).

يظهر الجدول أعلاه أن مصرف سومر التجاري يمتلك أعلى متوسط للسيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة والبالغ (89.900) وبانحراف معياري قدره (3.993) ومعامل التواء سالب منخفض (0.012-) وتفلطح (1.802)، بينما يمتلك مصرف الشرق الأوسط أقل متوسط للسيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة البالغ (30.368) وبانحراف معياري قدره (15.935) ومعامل التواء موجب (0.365) وتفلطح (2.179)، والشكل الآتي يوضح الأوساط الحسابية للمصارف التجارية العراقية وفقاً للسيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة:

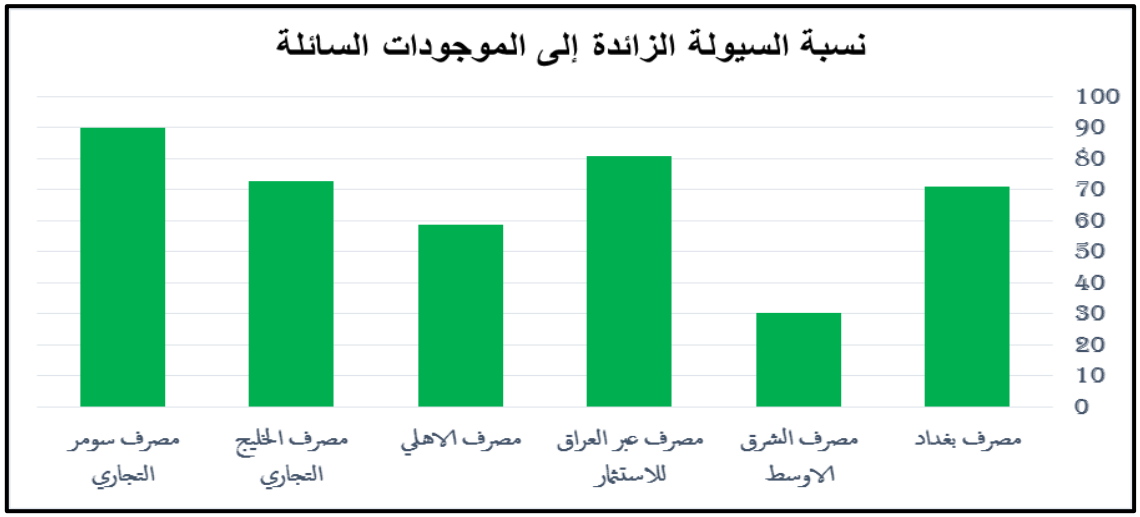

شكل (1): المتوسطات الحسابية للسيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة في المصارف التجارية العراقية

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Microsoft Excel 2021).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (1): 272-296
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.1.15

يتضح في الشكل أعلاه أن مصرف سومر التجاري يمتلك أكبر متوسط حسابي، بينما مصرف الشرق الأوسط يمتلك أقل متوسط حسابي.

2. **التحليل الوصفي لمتغير نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات:** يظهر الجدول الآتي بعض المقاييس الوصفية لمتغير الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات لعينة المصارف التجارية العراقية:

جدول (3): بعض المقاييس الوصفية لمتغير نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات في المصارف التجارية العراقية

اسم المصرف	أقل قيمة	الوسيط	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفلطح
مصرف بغداد	50.373	68.437	72.864	65.088	7.942	0.826-	2.322
مصرف الشرق الاوسط	38.658	50.799	59.319	50.437	6.475	0.446-	2.579
مصرف عبر العراق للاستثمار	4.758	52.168	59.656	41.919	21.222	0.837-	2.098
مصرف الاهلي	33.498	55.392	72.110	55.365	12.219	0.390-	2.425
مصرف الخليج التجاري	37.434	46.372	50.654	45.041	5.060	0.468-	1.795
مصرف سومر التجاري	60.974	70.573	80.562	71.317	6.730	0.020-	1.834

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Stata 17).

يظهر في الجدول أعلاه أن مصرف سومر التجاري يمتلك أعلى متوسط لنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات البالغ (71.317) وبانحراف معياري قدره (6.730) ومعامل التواء سالب منخفض (0.020-) وتفلطح (1.834)، بينما يمتلك مصرف عبر العراق للاستثمار أقل متوسط لنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات والبالغ (41.919) وبانحراف معياري قدره (21.222) ومعامل التواء سالب (0.837-) وتفلطح (2.098)، والشكل الآتي يوضح الأوساط الحسابية للمصارف التجارية العراقية وفقاً لنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات:

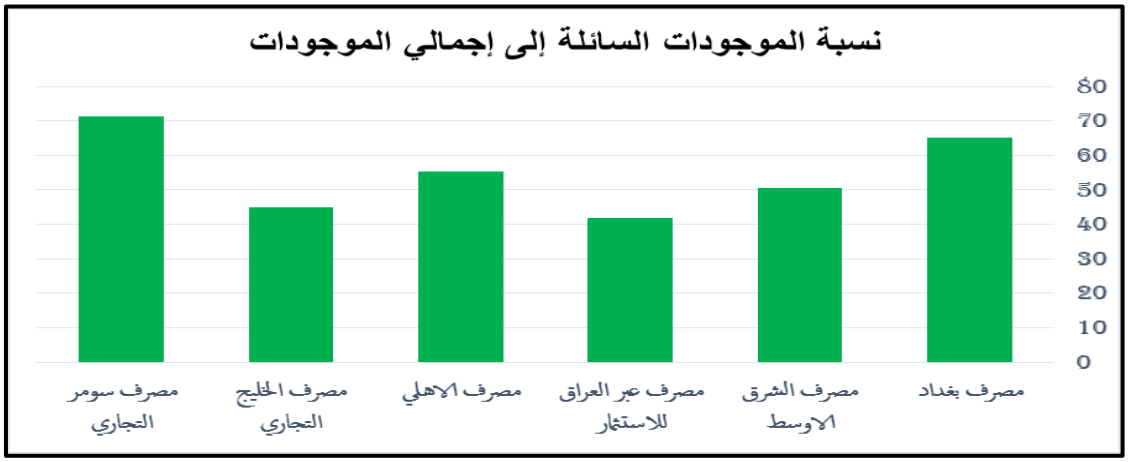

شكل (2): المتوسطات الحسابية لنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات في المصارف التجارية العراقية

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Microsoft Excel 2021).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (1): 272-296
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.1.15

يتضح في الشكل أعلاه أن مصرف سومر التجاري يمتلك أكبر متوسط حسابي، بينما مصرف عبر العراق للاستثمار يمتلك أقل متوسط حسابي.

3. **التحليل الوصفي لمتغير نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع:** يظهر الجدول الآتي بعض المقاييس الوصفية لمتغير الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع لعينة المصارف التجارية العراقية:

جدول (4): بعض المقاييس الوصفية لمتغير نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع في المصارف التجارية العراقية

اسم المصرف	أقل قيمة	الوسيط	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفلطح
مصرف بغداد	66.609	92.972	116.792	91.460	15.294	0.041-	2.532
مصرف الشرق الاوسط	111.390	122.315	144.440	125.578	10.076	0.589	2.724
مصرف عبر العراق للاستثمار	136.485	371.194	680.394	394.507	189.958	0.106	1.846
مصرف الاهلي	64.257	144.045	249.449	148.407	73.448	0.117	1.407
مصرف الخليج التجاري	91.570	136.710	145.310	130.159	18.369	1.352-	3.421
مصرف سومر التجاري	293.650	422.030	629.610	431.256	111.681	0.466	2.261

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Stata 17).

يظهر الجدول أعلاه أن مصرف سومر التجاري يمتلك أعلى متوسط لنسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع البالغ (431.256) وبانحراف معياري قدره (111.681) ومعامل التواء موجب (0.466) وتفلطح (2.261)، بينما يمتلك مصرف بغداد أقل متوسط لنسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع والبالغ (91.460) وبانحراف معياري قدره (15.294) ومعامل التواء سالب منخفض (0.041-) وتفلطح (2.532)، والشكل الآتي يوضح الأوساط الحسابية للمصارف التجارية العراقية وفقاً لنسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع:

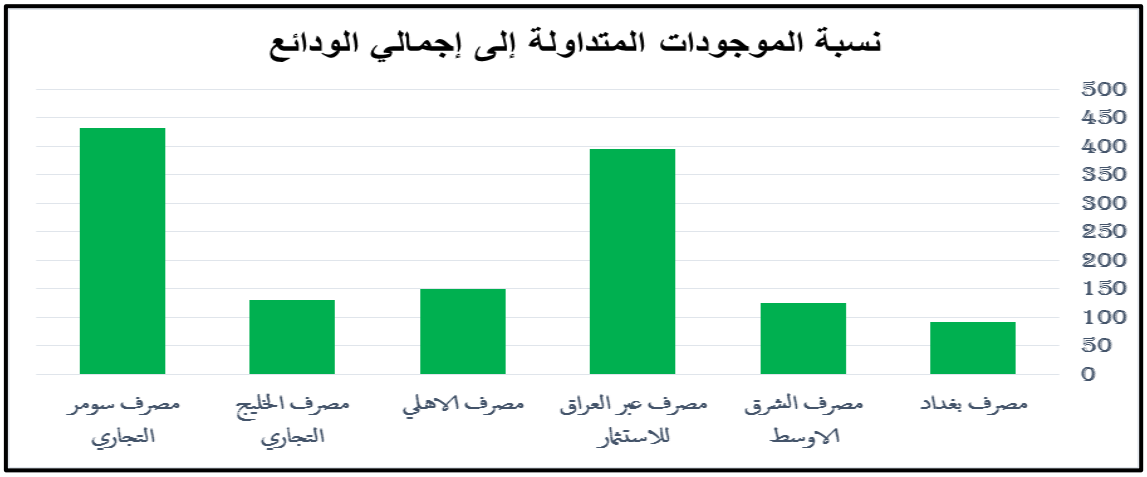

شكل (3): المتوسطات الحسابية لنسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع في المصارف التجارية العراقية

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Microsoft Excel 2021).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (1): 272-296
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.1.15

يتضح في الشكل أعلاه أن مصرف سومر التجاري يمتلك أكبر متوسط حسابي، بينما مصرف بغداد يمتلك أقل متوسط حسابي.

4. **التحليل الوصفي لمتغير نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات**: يظهر الجدول الآتي بعض المقاييس الوصفية لمتغير الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات لعينة المصارف التجارية العراقية:

جدول (5): بعض المقاييس الوصفية لمتغير نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات في المصارف التجارية العراقية

اسم المصرف	أقل قيمة	الوسيط	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفلطح
مصرف بغداد	50.581	68.894	73.272	65.466	8.020	0.837-	2.333
مصرف الشرق الاوسط	39.810	51.675	60.080	51.483	6.355	0.499-	2.615
مصرف عبر العراق للاستثمار	5.583	59.285	67.690	47.010	23.558	0.903-	2.188
مصرف الاهلي	40.400	60.600	77.080	59.431	11.286	0.176-	2.418
مصرف الخليج التجاري	39.950	49.275	54.720	48.404	5.947	0.397-	1.685
مصرف سومر التجاري	61.210	70.995	81.390	71.920	6.908	0.019-	1.869

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Stata 17).

يتبين من الجدول أعلاه أن مصرف سومر التجاري يمتلك أعلى متوسط لنسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات البالغ (71.920) وبانحراف معياري قدره (6.908) ومعامل التواء سالب (0.019-) وتفلطح (1.869)، بينما يمتلك مصرف عبر العراق للاستثمار أقل متوسط لنسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات والبالغ (47.010) وبانحراف معياري قدره (23.558) ومعامل التواء سالب (0.903-) وتفلطح (2.188)، والشكل الآتي يوضح الأوساط الحسابية للمصارف التجارية العراقية وفقاً لنسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات:

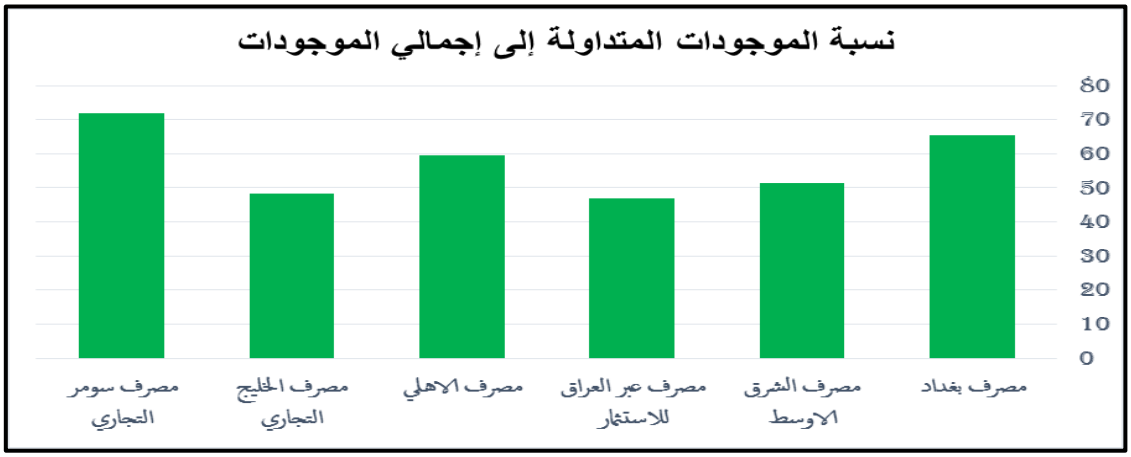

شكل (4): المتوسطات الحسابية لنسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات في المصارف التجارية العراقية

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Microsoft Excel 2021).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (1): 272-296
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.1.15

يتضح في الشكل أعلاه أن مصرف سومر التجاري يمتلك أكبر متوسط حسابي، بينما مصرف عبر العراق للاستثمار يمتلك أقل متوسط حسابي.

5. **التحليل الوصفي لمتغير نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الودائع:** يظهر الجدول الآتي بعض المقاييس الوصفية لمتغير الاستثمارات إلى إجمالي الودائع لعينة المصارف التجارية العراقية:

جدول (6): بعض المقاييس الوصفية لمتغير نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الودائع في المصارف التجارية العراقية

اسم المصرف	أقل قيمة	الوسيط	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفلطح
مصرف بغداد	0.270	0.565	0.830	0.535	0.192	0.063-	1.946
مصرف الشرق الاوسط	0.710	1.260	1.910	1.280	0.426	0.177	1.752
مصرف عبر العراق للاستثمار	2.122	54.873	82.378	45.535	31.719	0.279-	1.424
مصرف الاهلي	0.140	7.720	23.280	8.956	8.643	0.425	1.798
مصرف الخليج التجاري	5.650	8.070	15.700	8.908	3.167	1.252	3.713
مصرف سومر التجاري	1.240	3.105	8.060	3.855	2.553	0.497	1.790

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Stata 17).

يظهر من الجدول أعلاه أن مصرف عبر العراق للاستثمار يمتلك أعلى متوسط لنسبة الاستثمارات إلى إجمالي الودائع والبالغ (45.535) وبانحراف معياري قدره (31.719) ومعامل التواء سالب (0.279-) وتفلطح (1.424)، بينما يمتلك مصرف بغداد أقل متوسط لنسبة الاستثمارات إلى إجمالي الودائع البالغ (0.535) وبانحراف معياري قدره (0.192) ومعامل التواء سالب (-0.063) وتفلطح (1.946)، والشكل الآتي يوضح الأوساط الحسابية للمصارف التجارية العراقية وفقاً لنسبة الاستثمارات إلى إجمالي الودائع:

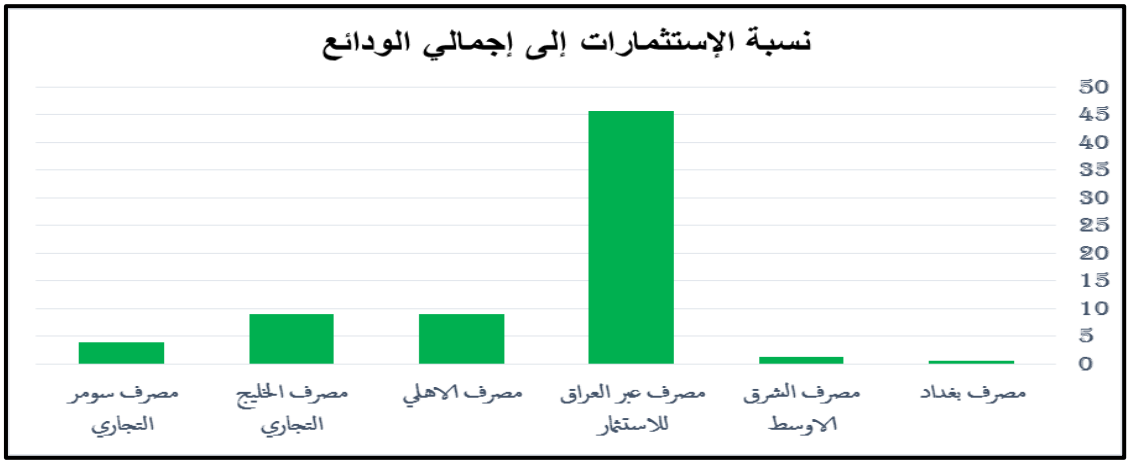

شكل (5): المتوسطات الحسابية لنسبة الاستثمارات إلى إجمالي الودائع في المصارف التجارية العراقية

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Microsoft Excel 2021).

يبين الشكل أعلاه أن مصرف عبر العراق للاستثمار يمتلك أكبر متوسط حسابي، بينما مصرف بغداد يمتلك أقل متوسط حسابي.

ثانياً. اختبار نوع النموذج للمصارف التجارية العراقية عينة البحث: سيتم تناول اختبار نموذج البيانات الطولية (Panel data) لتحليل تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (مخاطر السيولة) في المتغير المعتمد والمتمثل بـ (السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة) للمصارف التجارية العراقية عينة البحث، وسيتم اختبار نوع النموذج لبيانات السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة في المصارف التجارية العراقية، ولاختبار الفرضية الخاصة بكون نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب أم لا، سيتم استخدام اختبار مضاعف لاكرانج والموضحة نتائجه في الجدول الآتي:

جدول (7): نتائج اختبار مضاعف لاكرانج لبيانات السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة في المصارف التجارية العراقية

Results	Values
Chi-Squared	41.50
Df	1
P-Value	<0.00001

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Stata 17).

يظهر في الجدول أعلاه أن نتائج اختبار مضاعف لاكرانج تدعم رفض فرضية العدم والتي تنص على ملاءمة نموذج الانحدار التجميعي للبيانات لأن قيمة (P-Value) هي أقل من (0.05)، والأخذ بالفرضية البديلة التي تقول باللجوء إلى مقدر التأثير الثابت أو التأثير العشوائي، ولغرض اختيار الأفضل بينهما فقد تم استعمال اختبار هوسمان، وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (8): نتائج اختبار هوسمان لبيانات السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة في المصارف التجارية العراقية

Results	Values
Chi-Squared	1.62
Df	4
P-Value	0.8043

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Stata 17).

يظهر في الجدول أعلاه نتائج اختبار هوسمان تشير إلى قبول فرضية العدم التي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية مناسب لأن قيمة (P-Value) هي أكبر من (0.05)، لذا سيتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

ثالثاً. تحليل علاقة التأثير في السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة في المصارف التجارية العراقية: تم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية للحصول على تقديرات المعلمات، وكانت النتائج كما هي موضحه في الجدول الآتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (1): 272-296
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.1.15

جدول (9): تقديرات معلمات التأثيرات العشوائية لبيانات السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة في المصارف التجارية العراقية

المتغيرات المستقلة	Estimate	Std. Error	z-value	P-Value
الثابت	51.23604	14.96095	3.42465	*** 0.00062
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	-2.89831	1.52964	-1.89477	* 0.05812
نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع	-0.04979	0.03673	-1.35563	ns 0.17522
نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات	3.25486	1.46892	2.21582	** 0.02670
نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الودائع	-0.04952	0.30928	-0.16012	ns 0.87279
اختبار والد	Wald chi2(4) = 13.80		P-Value=0.0080 ***	
معامل التحديد	R^2=46.4%			

*** معنوي عند مستوى معنوية 0.01
** معنوي عند مستوى معنوية 0.05
* معنوي عند مستوى معنوية 0.10
ns غير معنوي

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Stata 17).

تشير نتائج اختبار والد إلى معنوية النموذج ككل كما هو موضح في الجدول أعلاه، كما ويتبين من الجدول أن المتغير (نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات) له تأثير معنوي على المتغير المعتمد (السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة) عند مستوى دلالة (5%) (P=0.027)، مما يشير إلى تأثير إيجابي قوي بقيمة (3.2549)، أما المتغير (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات) فهو قريب من الحدود المقبولة إحصائياً، إذ إن قيمة (P = 0.058)، مما يعني أن تأثيره قد يكون مهماً عند مستوى معنوية (10%)، لكنه سلبي بقيمة سالبة (-2.89831)، والمتغيرات (نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع) و(نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الودائع) غير معنوية إذ أن قيم (P) الخاصة بهما أكبر من (0.05) وحتى من (0.10)، مما يعني أن تأثيرهما على (السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة) غير معنوي إحصائياً، وبالنسبة للثابت فأنه معنوي عند مستوى (1%)، مما يدل على وجود قيمة أساسية للمتغير المعتمد حتى بغياب تأثير المتغيرات المستقلة، وتشير قيمة معامل التحديد أن النموذج يفسر (46.4%) مما يحصل في السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة من تغيرات، والآتي توضيح للنتائج السابقة:

- أظهرت نتائج البحث وجود علاقة عكسية معنوية بين مؤشر مخاطر السيولة وهو (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (X1) كمتغير مستقل ومؤشر سوق ما بين المصارف وهو (نسبة السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة (Y1) كمتغير تابع أي عند زيادة مؤشر مخاطر السيولة وهو

(نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (X1) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض مؤشر سوق ما بين المصارف وهو (نسبة السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة (Y1) بمقدار (-2.89831) وحدة مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة، فكلما زادت نسبة الموجودات السائلة في المصارف انخفضت السيولة الزائدة أي انخفضت الحاجة إلى الاقتراض عبر سوق ما بين المصارف حيث يعتمد النظام المصرفي العراقي بشكل كبير على السياسة النقدية وتدفقات النفط هذا يعكس قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون الحاجة إلى اللجوء إلى الاقتراض مما يقلل من مخاطر السيولة ومن ثم يقل اللجوء إلى سوق ما بين المصارف، وتكون العلاقة عكسية بسبب بيئة السيولة في العراق مثل تقلبات الاحتياطيات النقدية والسياسات النقدية للبنك المركزي ومستوى الثقة بين المصارف ومدى تطور سوق ما بين المصارف، وهو اثبات للفرضية الفرعية الأولى المتفرعة من الفرضية الرئيسة والتي تنص على (توجد علاقة أثر إحصائية ذات دلالة معنوية بين الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات ومؤشر سوق ما بين المصارف).

- ❖ أظهرت نتائج البحث فشل أو عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر مخاطر السيولة وهو (نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع (X2) كمتغير مستقل ومؤشر سوق ما بين المصارف وهو (نسبة السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة (Y1) كمتغير تابع بمقدار (0.17522) وذلك بسبب تجاوز مستوى المعنوية البالغة (0.05) وهذا مخالف للنظرية، قد لا تكون هذه النسبة معنوية بسبب سوق ما بين المصارف في العراق غير متطورة أو عدم استقرار الاوضاع السياسية والعوامل الاقتصادية التي تؤثر على الأسواق المحلية فتكون التوقعات الاقتصادية غير واضحة فضلا عن أن سوق ما بين المصارف محدودة مما يجعل هذه النسبة أقل فاعلية في بعض الأحيان.
- ❖ أظهرت نتائج البحث وجود علاقة طردية معنوية ذات تأثير ايجابي قوي بين مؤشر مخاطر السيولة وهو (نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات (X3) كمتغير مستقل ومؤشر سوق ما بين المصارف وهو (نسبة السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة (Y1) كمتغير تابع أي عند زيادة مؤشر مخاطر السيولة وهو (نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات (X3) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مؤشر سوق ما بين المصارف وهو (نسبة السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة (Y1) بمقدار (3.25486) وحدة مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة، أي كلما ارتفعت نسبة الموجودات المتداولة تؤدي إلى ارتفاع نسبة السيولة الزائدة مما يعزز قدرة المصارف على الاقراض فيما بينها مما يؤدي إلى الاعتماد المفرط على السيولة الزائدة دون استثمارها بفعالية قد يؤدي إلى انخفاض العوائد المصرفية على المدى الطويل، وهو اثبات للفرضية الفرعية الثالثة المتفرعة من الفرضية الرئيسة والتي تنص على (توجد علاقة أثر إحصائية ذات دلالة معنوية بين الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات ومؤشر سوق ما بين المصارف).
- ❖ أظهرت نتائج البحث فشل أو عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر مخاطر السيولة وهو (نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الودائع (X4) كمتغير مستقل ومؤشر سوق ما بين المصارف وهو (نسبة السيولة الزائدة الى الموجودات السائلة (Y2) كمتغير تابع بمقدار (0.87279) وذلك بسبب تجاوز مستوى المعنوية البالغة (0.05) وهذا مخالف للنظرية، لأنه في العراق يكون التأثير معقد بسبب العوامل الاقتصادية والسياسية غير مستقرة وكذلك محدودية الاستثمار وتطوير النظام المالي بالتالي تركز المصارف على الحفاظ على السيولة والاستعداد لمواجهة الأزمات بدلاً من توجيه الأموال نحو الاستثمارات طويلة الاجل قد تكون ذلك غير مجدية أو محفوفة بالمخاطر.

أظهرت نتائج البحث أن سوق ما بين المصارف في العراق يعد ضعيفاً مقارنة بالدول ذات الأنظمة المصرفية المتطورة مما يؤدي إلى تحديات في التعاملات اليومية بين المصارف هذا الضعف يقلل من التأثير المحتمل للسيولة الفائضة على عمليات الاقراض والاستثمار إذ تعتمد المصارف العراقية بشكل كبير على ودائع القطاع العام والبنك المركزي مما يقلل من حاجتها إلى سيولة سوق ما بين المصارف، وبسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي تكون الفرص الاستثمارية محدودة مما يدفع المصارف إلى الاحتفاظ بالسيولة الفائضة بدلاً من تحويلها إلى استثمارات أو قروض، علاوة على ذلك يفرض البنك المركزي نسب احتياطي الزامي مرتفعة مما يحد من التأثير المباشر للسيولة الفائضة على الاستثمار المصرفي، والاقتصاد العراقي لايزال يعتمد بشكل كبير على التعاملات النقدية الورقية مما يقلل من كفاءة استخدام السيولة داخل المصارف فأن ضعف الثقة في النظام المصرفي العراقي يدفع الأفراد والشركات إلى الاحتفاظ بالنقد خارج المصارف حيث تشير بعض التقديرات إلى وجود كتلة نقدية تصل إلى (35) تريليون دينار عراقي خارج اطار التداول والجهاز المصرفي مما يعمق مشكلة ضعف العلاقة بين السيولة والاستثمارات(وزارة التخطيط، 2023: 1-8).

الاستنتاجات والتوصيات: خلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، والتي من الممكن إيجازها على النحو الآتي:

أولاً. الاستنتاجات: توصل البحث إلى استنتاجات عدة أهمها ما يأتي:

1. لسوق ما بين المصارف دوران الأول إيجابي يتمثل في قيام هذا السوق بتوفير السيولة وتحسين تخصيص الموارد وتقاسم المخاطر في الظروف العادية، أما الدور الثاني فيكون سلبي فيتمثل في عد هذا السوق كقناة لانتقال العدوى المالية وهذا الدور يكون في أوقات الأزمات.
2. يعد سوق ما بين المصارف ركيزة أساسية لاستقرار الأنظمة المصرفية ويلعب دوراً حيوياً في تنفيذ السياسة النقدية للبنوك المركزية وخصوصاً من خلال التحكم في أسعار الفائدة.
3. يؤدي نقص السيولة في سوق ما بين المصارف إلى زيادة تكلفة الاقتراض بين المصارف حيث تصبح أسعار الفائدة أكثر تقلباً وترتفع بشكل كبير في أوقات الأزمات.
4. تؤثر مخاطر السيولة على كفاءة سوق ما بين المصارف إذ تؤدي إلى انخفاض الثقة بين المصارف وزيادة تكلفة التمويل.
5. سوق ما بين المصارف يمثل محور السياسة النقدية وله تأثيرات كبيرة على الاقتصاد ككل، فهو السوق الذي يقوم بإقراض أو اقتراض الموارد بين المصارف، وهو السوق الذي يتعامل بالقروض قصيرة الأجل وغير المضمونة ولا يتم رهن أي ضمانات فيه، وهو السوق الذي يعمل على انتقال صدمة السيولة أو عدم القدرة على السداد بسهولة من مصرف إلى آخر بسبب الترابط بين المصارف في هذا السوق.
6. أظهرت نتائج البحث الخاصة بالمصارف التجارية العراقية عينة البحث أن متغير (نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات) له تأثير معنوي على المتغير المعتمد (السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة) مما يشير إلى تأثير إيجابي قوي، أما المتغير (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات) فهو قريب من الحدود المقبولة إحصائياً لكنه سلبي، والمتغيرات (نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع) و(نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الودائع) غير معنوية، مما يعني أن تأثيرهما على (السيولة الزائدة إلى الموجودات السائلة) غير معنوي إحصائياً.

7. سوق ما بين المصارف في العراق يعد ضعيفاً مقارنة بالدول ذات الانظمة المصرفية المتطورة مما يؤدي إلى تحديات في التعاملات اليومية بين المصارف.

ثانياً. التوصيات: بعد مناقشة النتائج وتفسير ما تم التوصل إليه وعرض الاستنتاجات يمكن التوصية بما يأتي:

1. ضرورة إعطاء أهمية أكبر لسوق ما بين المصارف من قبل الكتاب والباحثين لما له من أهمية في توفير السيولة والإقراض فضلا عن تنويع المخاطر وتجنبها بشكل كبير وذلك من خلال تناوله من جوانب متعددة.
2. ضرورة قيام المصارف عينة البحث بالاهتمام بمؤشرات سوق ما بين المصارف، لما لهذه المؤشرات من أهمية لأنها تعطي انطباعاً لكل من المقرضين والمقترضين حول قوة واستقرار المركز المالي والقدرة على سداد الديون والقروض والوقوف بوجه الأزمات المالية في حالة حدوثها في هذا السوق.
3. تشجيع المصارف بشكل عام على تطبيق المؤشرات الخاصة بسوق ما بين المصارف وخاصة مؤشر السيولة الزائدة لأنه يعد من المؤشرات المهمة التي تستخدم لتحقيق غرضين مهمين الأول من أجل توفير السيولة بين المصارف والثاني الحد من مخاطر العدوى.
4. ضرورة بحث عن أنواع الهياكل الخاصة بسوق ما بين المصارف لأنها تقدم صورة متكاملة عن التعاملات المالية في هذا السوق والتي تتمثل بالترابطات المالية فضلاً عن تحديد نوع الهيكل المناسب.
5. ضرورة تطوير سوق ما بين المصارف في العراق لغرض تحفيز التعاملات اليومية بين المصارف فضلاً عن توفير السيولة والإقراض وتنويع المخاطر.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. مصرف بغداد، التقارير السنوية للمدة (2016-2023)، العراق، https://www.bankofbaghdad.com.iq
2. مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، التقارير السنوية للمدة (2016-2023)، العراق، https://www.imeib.iq
3. مصرف عبر العراق للاستثمار، التقارير السنوية للمدة (2016-2023)، العراق، https://www.tib.iq
4. مصرف الأهلي، التقارير السنوية للمدة (2016-2023)، العراق، https://www.nbi.iq.
5. مصرف الخليج التجاري، التقارير السنوية للمدة (2016-2023)، العراق، https://www.gcb.iq .
6. مصرف سومر التجاري، التقارير السنوية للمدة (2016-2023)، العراق، https://www.sumerbank.iq
7. وزارة التخطيط، 2023، تقرير تقييم السياسة النقدية والمصرفية في العراق، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية، شعبة الاقتصاد الكلي، جمهورية العراق.
8. تاج الدين، ميادة صلاح الدين، 2017، قياس مستوى العدوى المالية بين المصارف واستراتيجيات مواجهتها (الأزمة المالية 2008 أنموذجاً)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

9. هذال، مروج طاهر، 2017، أثر مخاطر السيولة المصرفية وكفاءة رأس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
10. أحمد، ضحى ذياب وحسون، صبحي حسون، 2021، مخاطر السيولة المصرفية وتأثيرها في الاستقرار المالي في العراق للمدة 2005-2019، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 71.
11. أحمد، ضحى ذياب وعباس، صبحي حسون، 2021، تأثير مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية (FSL) في العراق للمدة 2005-2019، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 129.
12. بدراوي، عبد الرضا فرج وسعدون، عادل حميد عبد، 2022، تأثير مخاطر السيولة في القيمة السوقية للأسهم العادية ــ دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة من (2014 – 2019)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 76.
13. حمزة، حسن كريم ومال الله، مرتض عبد الحافظ، 2018، قياس أثر مخاطر (السيولة، الائتمان، ملاءة رأس المال) في درجة الأمـــــــان المصرفي دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2005-2015)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 37.
14. حنظل، حنان جمعه وخلف، وحيدة جبر، 2023، تحليل المتغيرات المالية لمخاطر السيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة 2010-2020، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 79.
15. الخزرجي، عادل خليل عزاوي، 2024، ادارة المخاطر في الفقه الاسلامي دراسة تحليلية، المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية، العدد 12.
16. سلمان، سحر عنيد واسماعيل، رنا علي، 2024، تأثير مخاطر السيولة في مؤشر السلامة دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 16، العدد 2.
17. السيدية، موفق أحمد وتاج الدين، ميادة صلاح الدين، 2020، خطر العدوى المالية في سوق ما بين المصارف دراسة استقرائية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 51.
18. شاهين، علي عبد الله وصباح، بهية مصباح، 2011، أثر إدارة المخاطر على الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى، المجلد 15، العدد 1.
19. طالب، نجود نبيل وفهد، أيسر ياسين، 2023، تحليل العوامل الداخلية الكمية المؤثرة في المخاطر المصرفية في المصارف العراقية للمدة 2010-2020، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 31.
20. عبيد، فداء عدنان وعبد الجبار، ورقاء خالد، 2023، أثر مخاطر الأدوات المالية على أداء سوق الأوراق المالية دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 3.
21. عبد الحميد، عبد العزيز شويش وبندر، نايف يوسف، 2017، مخاطر السيولة وأثرها في ربحية المصارف الإسلامية (بحث تطبيقي في عينة من المصارف الإسلامية العراقية للفترة 2011 - 2015)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 40.

22. عمران، مجد، 2015، أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية نموذج مقترح، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 73، العدد 1.
23. النويران، ظاهر، 2019، التحليل المالي لمؤشرات التدفق النقدي وكفاية رأس المال ومخاطر السيولة المصرفية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني 2011 – 2015، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 38، العدد 121.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. de Winter, Mellany, 2012, Financial Contagion The risk of financial contagion during the global financial crises, Bachelor thesis Finance, Tilburg University.
2. Endalkachew, T., 2021, Assessment of Risk Management Practice Privte Commerical Banks of Ethiopia at the Level of Enterprise Risk Management Framwork (COSO) 2004, Doctoral dissertation, Marys University.
3. Alexius, Annika & Birenstam, Helene & Eklund, Johanna, 2014, The interbank market risk premium, central bank interventions, and measures of market liquidity, Journal of International Money and Finance, Vol. 48, Part A.
4. Allen, Franklin & Carletti, Elena & Gale, Douglas, 2009, Interbank Market Liquidity and Central Bank Intervention, Journal of Monetary Economics.
5. Allen, Franklin & Covi, Giovanni & Gu, Xian & Kowalewski, Oskar & Montagna, Mattia, 2020, The interbank market puzzle, Working Paper Series, European Central Bank.
6. Anh, Nguyen Quoc & Sang, Tang My, 2024, Excess Liquidity and Bank Stability: Empirical Evidence in Vietnam, Global Business & Finance Review, Vol. 29, Issue. 6, p 2.
7. Bech, Morten & Monnet, Cyril, 2015, A search-based model of the interbank money market and monetary policy implementation, BIS Working Papers No 529, Bank for International Settlements.
8. De Socio, Antonio, 2011, The interbank market after the financial turmoil: squeezing liquidity, Bank of Italy, Economics, Research and International Relations, University of Rome.
9. Dietrich, Diemo & Hauck, Achim, 2020, Interbank borrowing and lending between financially constrained banks, Economic Theory, Vol. 70, No. 2.
10. Durrah, Omar & Rahman, Abdul Aziz & Jamil, Ahsan & Ghafeer, Sysd Nour Aldeen, 2016, Exploring the relationship between liquidity ration and indicators of financial performance: An analytical study on food industrial companies listed in Amman bursa, International journal of economics and financia, Vol. 6, No. 2.
11. Eross, Andrea & Urquhart, Andrew & Wolfe, Simon, 2016, Liquidity risk contagion in the Interbank Market, Journal of International Financial Markets, Institutions & Money.
12. Filipovic, Damir & Trolle, Anders B., 2013, The Term Structure of Interbank Risk, Journal of Financial Economics, Vol. 109, No. 3.

13. Freixas, Xavier & Martin, Antoine & Skeie, David, 2010, Bank liquidity, interbank markets, and monetary policy, Discussion Paper No. 2010-08S, European Banking Center.P
14. Heider, Florian & Hoerova, Marie & Holthausen, Cornelia, 2015, Liquidity Hoarding and Interbank Market Spreads: The Role of Counterparty Risk, Journal of Financial Economics, Vol. 118, No. 1.
15. Kanyumbu, Esmie, 2021, Interbank Market Indicators: Robust measurement of development impact, Loughborough University, United Kingdom.
16. Liedorp, F.R & Medema, L. & Koetter, M. & Koning, R.H. & Lelyveld, I. Van, 2010, Peer Monitoring or Contagion? Interbank Market Exposure and Bank Risk, De Nederlandsche Bank NV.
17. Matsuoka, Tarishi, 2012, Imperfect Interbank Markets and The Lender of Last Resort, Journal of Economic Dynamics and Control, Vol. 36, No. 11.
18. Memmel, Christoph & Sachs, Angelika & Stein, Ingrid & Bundesbank, Deutsche, 2012, Contagion in the Interbank Market with Stochastic Loss Given Default, International Journal of Central Banking,Vol. 8 No. 3.
19. Muhammad, Omer & de Haan, Jakob & Scholtens, Bert, 2014, An Empirical Analysis of Excess Interbank Liquidity: A Case Study of Pakistan, Munich Personal RePEc Archive, https://mpra.ub.unimu- enchen.de
20. Omer, Muhammad & Haan, Jakob de & Scholtens, Bert, 2014, An Empirical Analysis of Excess Interbank Liquidity: A Case Study of Pakistan, State Bank of Pakistan.
21. Omran, Qassem Ali, 2019, Capital Adequacy and its Impact on Banking Liquidity Risk Applied Study in the Bank of the Islamic National and Commercial Iraqi for the Period (2012-2017), Journal of University of Babylon for Pure and Applied Sciences, Vol. 27, No.
22. Ortiz, Pamela A. Cardozo & Campos, Carlos A. Huertas & Polanía, Julián A. Parra & Echeverri, Lina V. Patiño, 2016, The Interbank Market in Colombia and the Supply of Liquidity by the Banco de la República, https://www.cemla.org/PDF/monetaria.
23. Sobri, Arif Rahman & Rokhim, Rofikoh & Wibowo, Buddi, 2024, Interbank Market Beyond Liquidity Coinsurance: Evidence from Indonesia, Migration Letters, Vol. 21, No. 3.
24. Apătăchioae, Adina, 2015, The Performance, Banking Risks and their Regulation, 7th International Conference on Globalization and Higher Education in Economics and Business Administration, Procedia Economics and Finance.
25. Bessis, Joël, 2015, Risk Management in Banking, Fourth Edtion, John Wiley & Sons Ltd, United Kingdom. Blanco.
26. Choudhry, Moorad, 2018, An introduction to banking: principles, strategy and risk management, Second Edition, John Wiley & Sons, U K.
27. Horcher, K. A., 2005, Essentials of financial risk management, First Edition, John Wiley & Sons.